**جامعة محمد لمين دباغين سطيف2**

**كلية الحقوق والعلوم السياسية**

**قسم الحقوق**

**محاضرات في الاقتصاد السياسي**

الفئة المستهدفة**: طلبة السنة الأولى حقوق جذع مشترك**

**إعداد: د.نبيل بن موسى**

**أولا: ظهور الاقتصاد السياسي:** استخدم تعبير الاقتصاد السياسي لأول مرة على يد "انطوان ديمونتركريستيان" (Antoine De Montchrestien) في سنة 1615، الذي ألف كتاب موجه للأمير يتضمن جملة من النصائح لادارة اموال العامة في المدينة وسبل زيادة الثروة فيها وتوزيعها. وبالتالي، فالاقتصاد السياسي يبحث في السياسات الواجبة الاتباع لزيادة ثراء الدولة وحل المشكلات الاقتصادية التي تواجهها.

عرف الاقتصاد السياسي تطورا قبل ظهور الثورة الصناعية، فقد كانت عبارة الاقتصاد السياسي تشير الى معنى ادارة شؤون الدولة المالية بقصد زيادة ثروتها، ثم تطور اكثر بظهور الاقتصاد الاجتماعي، بحيث اضيف الى وظائف الدولة الاساسية السهر على تحقيق الامن وتعزيز الرفاه الاجتماعي للمجتمع. رغم محاولات البرجوازيين في مطلع القرن العشرين، في خضم الصراع مع الاشتراكيين، لفصل الاقتصاد عن السياسة بتفضيلهم عبارة الاقتصاد بدلا من الاقتصاد السياسي، الا ان الواقع الاقتصادي وظهور ازمة الكساد العظيم قد عمق من ارتباط الاقتصاد بالسياسة، حيث ان علاقة الاقتصاد بالسياسة (الاقتصاد السياسي) لم تنقطع ابدا، فحتى في الدول الليبرالية الحاملة للواء الراسمالية والمدافعة عن المذهب الحر هناك عدة اشكال من التدخلات الحكومية في النشاط الاقتصادي لاغراض كثيرة؛ كحماية او تشجيع الانتاج المحلي والمحافظة على استقرار الاسعار.

**ثانيا: تعريف علم الاقتصاد:** مع تشعب تعاريف علم الاقتصاد، اصبح اعطاء تعريف واحد يحظ بالاجماع امرا صعبا. من اشهر التعاريف لعلم الاقتصاد او علم الاقتصاد السياسي، هناك:

1. عرف مؤسس علم الاقتصاد "**آدام سميث"** الاقتصاد بانه علم الثروة، والذي يبحث عن الوسائل المثلى التي تمكن من تجميع الثروة وتوزيعها، اي انه علم يدرس سبل تكوين الثروة المادية وتوزيعها واستهلاكها، فالغاية الاساسية للنشاط الاقتصادي هو تكوين الثروات ذلك أن ثروة الامم تقاس بما تنتجه من السلع المادية الصالحة لاشباع الحاجات الانسانية بطريقة مباشرة وغير مباشرة، فكلما زاد انتاج تلك السلع زادت ثروة الدولة. الملاحظ في تعريف سميث أن الثروة تم حصرها في الاموال المادية والسلع المادية فقط، واستثنى الخدمات خلافا لما هو متداول حاليا من تعاريف والتي تهتم بالخدمات باعتبارها سلع غير مادية تحمل منفعة وقيمة اقتصادية، فلا يوجد احد ينكر دور الخدمات الترفيهية والتعليمية والصحية في رفع انتاجية الفرد.
2. اما "**مارشال"**، فقد اشار في سياق تعريفه للاقتصاد الى ان موضوعه الانسان، وبالتالي فهو العلم الذي يبحث في كل تصرفات الانسان في اعمال حياته اليومية التي تتعلق بكيفية الحصول على دخله (ثروته) وطرق ادارة واستعمال واستهلاك الدخل، وفي ذلك فقد اضاف مارشال الى تعريف آدام سميث دراسة الانسان، اي ان الاقتصاد يجب ان يتسع ليشمل، بالاضافة الى الثروة المادية، نشاط الانسان وتصرفاته الاقتصادية في كيفية حصوله على دخله وطرق استعماله، واعتبر ان الانسان اهم من الثروة.
3. عرف البعض بان الاقتصاد هو علم اشباع الحاجات الانسانية المتعددة والمتغيرة، واشار البعض الآخر بأن الاقتصاد هو علم المبادلة مع ادخال مفهوم الاثمان.
4. عرف **"روبنز"** الاقتصاد بأنه علم دراسة سلوك الانسان في مجال العلاقة بين اهدافه المتنوعة والمتغيرة ووسائل نادرة ذات استخدامات متنوعة، اي انه العلم الذي يبحث في تنظيم الموارد المحدودة والنادرة ذات الاستعمالات المتعددة على الاهداف والحاجات المتعددة. فعلم الاقتصاد هو علم الملاءمة بين الوسائل والغايات، ويعتبر هذا التعريف اكثر التعاريف انتشارا لانه يظهر بوضوح ما يسمى بالمشكلة الاقتصادية.

اذن علم الاقتصاد يختلف عن باقي العلوم الانسانية الاخرى في كونه يدرس نوع معين من النشاط الانساني هو النشاط الاقتصادي، ويقصد به التصرفات التي يقوم بها الانسان لاشباع رغباته وحاجاته في مسعى منه لتحقيق التوازن بين الحاجات اللامتناهية ووسائل اشباعها المحدودة.

1. اما **"بيجو"،** فقد عرف الاقتصاد بأنه العلم الذي يهتم بدراسة الرفاهية الاقتصادية.
2. عرف **"كريغمان"** علم الاقتصاد بأنه يمثل دراسة الاقتصادات على مستوى الافراد والمجتمع بكامله، فالاقتصاد نظام كامل لتنسيق نشاطات الانتاج للمجتمع بهدف تعظيم المنافع واشباع الحاجات.
3. هناك تعاريف اخرى تربط الموارد بالحاجات في اشارة واضحة الى ان علم الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في مشكلة التوفيق بين الحاجات المتعددة والمتجددة والموارد النادرة، ومنها:

* عرف "**رمينس"** علم الاقتصاد بانه العلم الذي يدرس السلوك الانساني على انه علاقة بين اهداف ووسائل ذات استعمالات بديلة.
* عرف "**ساميولسون"** الاقتصاد على انه دراسة الكيفية التي يختار بها الافراد والمجتمع توظيف الموارد النادرة لانتاج السلع المختلفة في اوقات متعاقبة، وكيفية توزيع هذه السلع على الاستهلاك الحاضر والمستقبل وبين مختلف الافراد او المجموعات المكونة للمجتمع.
* عرف "**اوسكار** **لاتكه"** الاقتصاد بانه علم تنظيم وتدبير موارد الثروة الانسانية والطبيعية النادرة نسبيا في المجتمع الانساني لغرض اشباع الرغبات الانسانية المتعددة بالسلع والخدمات الاقتصادية المختلفة.
* علم الاقتصاد هو دراسة رفاهية الانسانية في استخدام الموارد لاشباع الحاجات.
* علم الاقتصاد هو دراسة القوانين الاقتصادية التي تتحكم في عمليات الانتاج وتوزيع الوسائل المادية لاشباع حاجات البشر.
* علم الاقتصاد يعنى بدراسة العلاقات التي تتكرر باستمرار بين عناصر العملية الاقتصادية خلال انتاج السلع واستهلاكها، ليسجل الظواهر الاقتصادية ويرتبها ثم يستخلص منها ما يتصف بالتكرار على نسق من الانتظام ليضع القوانين التي تحكمها.

1. علم الاقتصاد عند المفكرين العرب:

* علم الاقتصاد هو مجموعة القواعد والاحكام التي تفسر الظواهر الاقتصادية المتعلقة بانتاج الثروة وتوزيعها واستهلاكها.
* الاقتصاد علم اجتماعي موضوعه الانسان ذو الارادة.
* يهدف علم الاقتصاد الى دراسة العلاقة بين الحاجات المتعددة والموارد المحدودة بغرض تحقيق اكبر قدر ممكن من اشباع الحاجات، عن طريق الاستخدام الكفئ للموارد المتاحة مع العمل على انماءها باقصى طاقة ممكنة.

وفي الاخير، يمكن تعريف الاقتصاد السياسي بصفة عامة بانه العلم الذي يدرس نشاط وسلوك الافراد والجماعات البشرية للحصول على الموارد الاقتصادية او السلع او الخدمات التي تحقق اقصى اشباع ممكن.

**ثالثا: موضوع علم الاقتصاد:** تتميز النشاطات الاقتصادية بالتعقد والتشابك، حيث يجري يوميا عدد لا يحصى من العمليات الاقتصادية من انتاج وشراء وبيع داخل البلد وبين دول العالم. ولذلك، فقد حصر بعض رجال الاقتصاد موضوع علم الاقتصاد في دراسة مختلف الظواهر الاقتصادية المصاحبة لتلك الانشطة؛ كدراسة العرض والطلب وتوازن السوق والبطالة والتضخم. يتمثل الدور المنوط برجال الاقتصاد هو وصف الحياة الاقتصادية انطلاقا من معطيات احصائية، كشف التفاعلات بين المتغيرات الاقتصادية، اعداد تشخيصات وتوقعات، اقتراح حلول للمشاكل المطروحة، وتوقع نتائج مختلف التدابير والسياسات المنتهجة.

إن موضوع علم الاقتصاد يتميز بالتغير والتوسع والتجدد وكذلك بالتعقيد والتشابك، حيث ان هناك من المواضيع التي كانت حكرا على علوم اخرى اصبحت الآن ضمن اهتمامات علم الاقتصاد، نظرا لصلتها برفاهية الانسان وكرامته وصحته، فالنشاطات الاقتصادية التي تعد موضوع دراسة علم الاقتصاد لا يمكن فصلها ودراستها بمعزل عن دراسة الانسان ومحيطه. ولهذا، يمكن تصور علم الاقتصاد كعلم اجتماعي، ولذلك فهناك اجماع بين الاقتصاديين المعاصرين بان الاهتمام بالانتاج الاقتصادي والاشباع وتكوين وادارة الثروات ليست هي غاية في حد ذاتها كما كان معمول به قديما، بل هي وسيلة تساعد على تعظيم رفاهية الانسان وخدمة التنمية ككل.

وعليه، فإن موضوع علم الاقتصاد لا يهدف فقط الى البحث عن النجاعة القصوى من خلال رفع الانتاج الى حده الاقصى وتعظيم الارباح والحصول على اقصى حد من الفوائد من عملية التبادل والانتاج باقل تكلفة، بل انه يركز اهتمامه على الانسان وترشيد استهلاكه، فالاقتصاد مصمم ليستهدف مساعدة المجتمعات على التطور ليس فقط على مستوى الرفاهية المادية بل على مستوى العدالة الاجتماعية وملاءمة المحيط وبيئته لضمان استدامتها والمحافظة على كرامة الانسان وطموحه.

لفهم افضل لموضوع علم الاقتصاد، هناك بعض المصطلحات الاساسية التي يجب استيعابها:

* مفهوم الحاجة: هي كل شعور بالنقص والحرمان لسلعة او خدمة ما يكون الفرد بحاجة اليها لتلبية رغبته.
* مفهوم الثروة: لكي يلبي رغبته، لابد للفرد ان تستخدم الثروة المتاحة في الطبيعة التي لا تتوفر عادة بسهولة او في شكل قابل للاستخدام، لذلك فهي تتطلب مجهودا للحصول عليها وتحويلها الى سلع اقتصادية واضافة منافع اقتصادية اخرى عليها. غير ان الثروات في الطبيعة لا تكون متوفرة بالكميات المطلوبة او ما تحتاجه العمليات الانتاجية، ما دفع بالمختصون الى الاشارة اليها بمصطلح الندرة. يمكن تعريف الثروة على انها مجموع السلع الاقتصادية التي توجه مباشرة لتلبية حاجات الافراد والانشطة الاقتصادية، سواء كانت مواد اولية او مواد نصف مصنعة او حتى ثروات نادرة.
* مفهوم علم الاقتصاد: علم الاقتصاد يركز على دراسة كيفية استعمال الثروات النادرة (التحويل الذي تقوم به المؤسسات) وتوزيعها لتبيبة الحاجات الكثيرة للافراد.
* تعريف علم الاقتصاد باعتباره علم الثروة: يدرس الاقتصاد التنظيم الاجتماعي للانتاج المادي المتحقق لتوفير الانتاج والتوزيع والاستهلاك للثروات المنتجة على افراد المجتمع. بما ان ثروة الامم تعد من الاهتمامات الاساسية لعلم الاقتصاد، فان الاهتمام الرئيسي للعلم هو النظام الاقتصادي وتنظيمه لتحقيق الغاية المتمثلة في تحقيق الاشباع وتعظيم الرفاهية.
* الاقتصاد وتحليل السلوكيات: إن ندرة الموارد قد جعلت علم الاقتصاد يوجه اهتمامه الى دراسة السلوكيات لترشيد الاختيارات (تعريف روبنز لعلم الاقتصاد)، حيث ان تحقيق غاية اشباع الحاجات في ظل قيود ندرة الثروات قد اعطى اهتماما كبيرا، اضافة الى الانتاج والمتعاملون الاقتصاديون الذي ساهموا في عملية الانتاج، وهو ما ينقل التصورات التي كانت منحصرة في مادية الانتاج الى اخرى اكثر واقعية واكثر ذاتية لعلم الاقتصاد، بحيث اصبح الاهتمام لا ينصب فقط على العلاقات بين السلع ولكن على سلوكيات الافراد مقارنة بالاشياء.

**رابعا: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى:** يعتبر علم الاقتصاد علما اجتماعيا، وبالتالي لا يمكن بأي حال عزله عن العلوم الاجتماعية الاخرى او وضع حدود فاصلة بينها. ان تفسير الظواهر الاقتصادية يتطلب من الاقتصادي الاستعانة بعلوم اخرى، فالمشاكل الاقتصادية كثيرا ما ترتبط بشكل او بآخر بهذا العلم او ذاك، واذا استعان الاقتصادي بذلك فانه يجمع بين التجريد النظري المطلق الذي تقوم عليه الدراسات الاقتصادية وبين المعارف الانسانية الاخرى، ويجمع بين دوره كباحث اقتصادي وباحث اجتماعي، ما يقودنا الى البحث في حقيقة علاقة علم الاقتصاد ببقية العلوم الانسانية.

هناك اتفاق متعارف بين العلماء حول تقسيم العلوم الى علوم طبيعية (علوم الجماد) التي تضم الرياضيات والفيزياء وغيرها، وعلوم اجتماعية (علوم الحي) كالعلوم الاقتصادية والسياسة وغيرها.

1. **علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة**: يرتبط علم الاقتصاد بعلم السياسة، فالنشاط الاقتصادي يتاثر بنظام الحكم وشكل وتوجهات الحكومات. وبالعكس، فقد كان للاوضاع الاقتصادية دورا جوهريا في تحديد التطورات السياسية، بل كانت في مناسبات عديدة سببا مباشرا في سقوط حكومات او استمرارها في الحكم، فالدولة الغنية اقتصاديا عادة ما تساعد انظمتها السياسية على الاستقرار، الذي يساعد بدوره على توسع النشاط الاقتصادي وتقويته.
2. **علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون**: يوفر القانون الاطار القانوني والتشريعات اللازمة للنظام الاجتماعي القائم الذي يحدد طبيعة النشاط الاقتصادي. يمكن للمشرع القانوني ان يوسع او يحد من دائرة النشاط الاقتصادي ويضع قيود على المعاملات الاقتصادية، حيث قد يحدد شكل السلع واثمانها تبعا لاعتبارات اجتماعية او انسانية او حتى سياسية، وقد يفرض قوانين الضرائب وسياسات جمركية ويحدد الملكية والعقود وتنظيمات الاجور والعلاقات الاقتصادية داخل الدولة ومع الدول الاخرى، كما ان وجود عدالة قوية يعتبر عاملا هاما يساهم في توفير بيئة مناسبة لدعم الانشطة الاقتصادية، والعكس صحيح.
3. **علاقة علم الاقتصاد بالفلسفة**: يهتم الاقتصاد بدراسة تصرفات الانسان، هته الاخيرة تكون في اتصال وثيق بالاخلاقيات التي هي احد فرع الفلسفة، كما ان ان اتباع الطرق الاستنباطية او الاستقرائية في التحليل الاقتصادي يعتمد على قواعد المنطق.
4. **علاقة علم الاقتصاد بالتاريخ**: يقدم التاريخ للباحث الاقتصادي تصورا واضحا حول العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية والقانونية التي اثرت في تطور المجتمعات، فلا يمكن اهمال الاحداث التاريخية في تفسير بعض الظواهر الاقتصادية، حيث يمكن الاستباط منها لوضع الحلول للمشاكل الاقتصادية او تفادي الوقوع في نفس الاخطاء السابقة.
5. **علاقة علم الاقتصاد بالجغرافيا**: تبرز اهمية الجغرافيا في تحديد الموارد الطبيعية التي يمكن الاستفادة منها، فالجغرافيا تزود الاقتصاد بالمعلومات حول الوسط الطبيعي للنشاط الاقتصادي.
6. **علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع**: يتجلى تاثير علم الاجتماع في تزويد الاقتصادي بالمعلومات عن العادات والتقاليد والطبائع والتركيبة السكانية التي يستند عليها في تحديد اساليب وطرق الانتاج وصياغة السياسات الفعالة لتحقيق توزيع الدخل والثروة، ووضع خطة تنموية مثلى للنهوض بمنطقة معينة.
7. **علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس**: يشترك كل من العلمين في دراسة سلوك الافراد والعوامل والدوافع التي تدفعهم الى سلوك معين، فالاقتصادي عليه الاخذ بعين الاعتبار السلوك الخارجي للافراد.
8. **علاقة علم الاقتصاد بالديموغرافيا**: الديموغرافيا هي علم دراسة السكان وتوزيع السكان والخصوبة والتخطيط العائلي، فالانسان عند المشتغلين في حقل الاقتصاد يبقى هو الفاعل الرئيسي في النشاط الاقتصادي وموضوع علم الاقتصاد، فالعوامل الديموغرافية تؤثر على السلوك الاقتصادي للانسان.
9. **علاقة علم الاقتصاد بالاحصاء والرياضيات**: لاصباغ الدقة على علم الاقتصاد، يعتمد رجال الاقتصاد على علوم الاحصاء والرياضيات لجمع البيانات وتبويبها واخضاعها للتحليل بغية تحليل الظواهر والعلاقات الاقتصادية في مجالات الانتاج والنمو وغيرها لمساعدة متخذ القرار، والتنبؤ بدقة بمختلف الاتجاهات للمتغيرات الاقتصادية.

**خامسا: مناهج وطرق البحث في علم الاقتصاد**

ان مجال التحليل العلمي المنظم المبني على قواعد المنطق هو ما جعل من مادة الاقتصاد علما باستحقاق، فللوصول الى فهم ومعرفة الظواهر الاقتصادية وتوضيح العلاقات التفسيرية لها (العلاقة بين العلة والمعلول) الى غاية صياغة قوانين ونظريات اقتصادية، فان علم الاقتصاد يستند في آن واحد على معاينات تجريبية وعمليات استنباط.

لمعالجة اي ظاهرة اقتصادية، فان الامر يتطلب المرور على المراحل التالية:

1. **المرحلة الميدانية او المعاينة**: يعتمد الاقتصادي في تشخيص الظاهرة الاقتصادية والبرهنة على القوانين والنظريات الاقتصادية على جمع المعلومات ومعطيات بطريقة موضوعية، وخلال هذه المرحلة على الباحث أن يتصف بعدم التحيز.
2. **مرحلة التحليل او التفسير:** بعد جمع المعلومات، يقوم الباحث بتحليلها ويقارن بين الحقائق والاكتشافات باستخدام مفاهيمه ونظرياته. تعد الظواهر الاجتماعية بما فيها الاقتصادية صعبة الدراسة، حيث يستحيل تحليلها ودراستها بواسطة المجهر او من خلال التفاعلات التي تكون في الكيمياء، وهو ما يحتم على الباحث الاقتصادي استخدام التجريد في فهم القوانين الاقتصادية بحكم ان الظواهر الاقتصادية والافعال عادة ما تتكرر في ظروف واحوال متنوعة. في الحقيقة، هناك اساليب وطرائق متعددة تتبع عادة في التحليل الاقتصادي تتباين وفقا على حسب الهدف من الدراسة، ومن الطرق الهامة في عملية االبحث العلمي نذكر طريقتين اساسايتين:

* الطريقة الاستنباطية: التي تهتم بدراسة العموميات لمبادئ عامة مسلم بها، ثم يتنقل الباحث تدريجيا عن طريق التحليل المنطقي الى الجزئيات او الظواهر الفردية، وقد استخدمت هذه الطريقة من طرف الاقتصاديين التقليدين من جيل آدام سميث وريكاردو، حيث انطلق هؤلاء من مبادئ عامة مسلم بها في عصرهم ثم بنوا عليها نظرياتهم الاقتصادية المستنتجة منها.
* الطريقة الاستقرائية: وهي عكس الاولى، حيث ينطلق التحليل من الجزئيات وملاحظتها والتاكد من العلاقات السائدة بينها الى استخلاص المبادئ العامة الشاملة .

تجدر الشارة الى انه يمكن الجمع بين الطريقتين .

اضافة الى الطريقتين السابقتين ، يمكن صياغة التحليل الاقتصادي باستخدام طرق اخرى، اهمها:

* التحليل الوصفي: الذي يسعى الى وصف الظواهر الاقتصادية ودراسة مختلف العوامل التي ادت الى ظهورها حتى يكون بالامكان تحديد ابعادها المختلفة وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الاخرى واثرها عليها، ومن ثم يمكن وضع مقترحات لحلها.
* التحليل الرياضي: يستخدم فيه المنطق الرياضي ممثلا بالعلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية لتلافي احتمال الوقوع في خطئ منطقي اذا ما استخدم المنطق الوصفي وحده في حالة تعدد المتغيرات الاقتصادية المستخدمة.
* التحليل القياسي: هو اعمق من التحليل السابق، حيث يسعى الى معرفة العلاقة الكمية بين تلك المتغيرات.
* التحليل البياني: حيث يعرض العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في شكل تصويري على منحنيات بيانية اكثر جاذبية.

1. **التنبؤ او التوقع**: ليست كل التصرفات الانسانية قابلة للتنبؤ، ولكن باعتمادنا على استنباطات منطقية والتموضع ضمن اعداد كبيرة يمكن ان نتوقع تصرفات مجموعة بشرية اتجاه حدث معين حتى ولو كانت بعض التصرفات الفردية فجائية؛ مثل توقع اثر ايجابي لتخفيف الضريبة على الدخل على استهلاك الأسر المنزلية عبر تحسين قدراتها الشرائية، ولكن النسبة التي يتوزع فيها هذا التحسن على الاستهلاك والادخار او بين استهلاك المنتجات المحلية والاجنبية تبقى صعبة التقدير. ولذلك، يتعين معاينة الميولات السابقة ودراسة كافة المتغيرات التي تؤثر على سلوكيات الأسر المنزلية، فالتوقعات الاقتصادية تبنى على معرفة جيدة بالتطورات السابقة والوضع الحالي، ولذلك فالتوقعات الدقيقة تبقى مستحيلة التحديد لأن المتغيرات كثيرة وصعبة التحديد. يبقى التنويه بأن التنبؤ يبقى سمة علم الاقتصاد.

**سادسا: طبيعة المشكلة الاقتصادية:**

لقد رأينا أن اغلب المفاهيم المتعلقة بعلم الاقتصاد قد ركزت في المفهوم على المشكلة الاقتصادية التي يواجهها المجتمع، ولذلك، سنحاول التطرق الى المشكلة الاقتصادية باكثر تفصيلا.

1. **مفهوم المشكلة الاقتصادية:** يهتم علم الاقتصاد اساسا بمعالجة المشكلة الاقتصادية وليس حلها نظرا لاستحالة ذلك، ذلك ان حاجات البشر قد تغيرت وتعقدت في حين ان الموارد القادرة على اشباع تلك الحاجات لازالت غير قادرة على مجاراة تلك الحاجات.

تتمثل المشكلة الاقتصادية ببساطة في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف انواعها، ومهما بلغت احجامها فهي تضل محدودة اذا ما قورنت بالحاجات الانسانية لها التي تتميز بالتعدد والتجدد والتباين باستمرار. ترجع المشكلة الاقتصادية بالاساس الى تعدد حاجات الانسان في ظل عجز الموارد المتاحة عن اشباع تلك الحاجات التي تتميز بالدورية والتعدد والتجدد او التغير، وبانها لا نهائية.

1. **خصائص المشكلة الاقتصادية:**
   1. **الحاجات متعددة ومتجددة**: الحاجة هي شعور او رغبة معنوية غير حسية بالنقص والحرمان تدفع صاحبها الى البحث عن وسيلة لاشباع ذلك الحرمان او النقص. تختلف الحاجة من انسان لآخر تبعا للمنفعة التي تتحقق من استهلاك السلع والخدمات، حيث تكون هناك حاجات ملحة تتحق من وراء اشباعها منفعة كبيرة؛ كالمأكل والمشرب والملبس، ومنافع اقل الحاحا، ما يدفع كل انسان الى ترتيب الحاجات على حسب اهميتها. وفي هذا السياق، يمكن تقسيم الحاجات الى حاجات اولية (ضرورية) وحاجات ثانوية، حاجات فردية واخرى جماعية، وحاجات لامتناهية متجددة.
   2. **ندرة الموارد النسبية**: يقصد بالندرة بمعناها النسبي أن الموارد المختلفة التي تسهم في انتاج اي سلعة تشبع رغبة انسانية معينة توجد بكميات محدودة في المجتمع. وبذلك، فإن ندرة السلع ترجع الى ندرة الموارد الاقتصادية التي تسهم في انتاج هذه السلع. تتباين ندرة الموارد الاقتصادية من مجتمع الى آخر، كما انها تتباين من مرحلة تنموية الى اخرى، فما يكون نادرا في مجتمع مقارنة بكثافة سكان ذلك المجتمع (الارض الوزراعية في الهند) لا يعد نادرا في مجتمع آخر وفق أحد المعايير (كالارض الزراعية في كندا). وهكذا، نجد ان التباين في مسالة الندرة تختلف من مجتمع لآخر ومن مرحلة اقتصادية الى اخرى.
   3. ا**لاختيار**: تمثل الخاصية الثانية للمشكلة الاقتصادية في توزيع الموارد الاقتصادية النادرة نسبيا بين الحاجات والرغبات المتعددة. تعد مسالة التوزيع غاية في الصعوبة، حيث تتطلب تحديد الرغبات التي يتطلب اشباعها واي منها سيتم التضحية بها والتخلي عن اشباعها ولو مؤقتا. على سبيل المثال، تعد الموارد الاقتصادية لصناعة العلف الحيواني نادرة في بلد زراعي، وتصبح المشكلة الاقتصادية في هذه الحالة وفي اطار الندرة لتلك الموارد تتطلب الاجابة على الاسئلة التالية: ماذا ننتج (ماهي السلع والخدمات التي يرغب المجتمع في انتاجها وباي كميات)، كيف ننتج (ماهي الطريقة الانتاجية المثلى التي يتم بها انتاج سلعة او خدمة معينة)، لمن ننتج (كيف يتم توزيع السلع والخدمات المنتجة على اصحاب الموارد الاقتصادية التي ساهمت في انتاجها على افراد المجتمع)، ما مدى كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية (هل الانتاج كاف)، هل ان موارد المجتمع موظفة بكاملها، ام يوجد بعضها عاطلا، كيف يتم الاختيار بين مختلف الصناعات؟
   4. **السلع والخدمات**: تعد السلع والخدمات وسائل اشباع الحاجات، حيث يتطلب انتاجها صراعا متواصلا مع الطبيعة للبحث عن الموارد وتطويعها باستخدام مزيج معين من العمل وراس المال والارض والتنظيم لتحويلها من شكلها البدائي الى اشكال اخرى مصنعة (الانتاج) تستطيع اشباع الحاجات.

لاشباع الحاجات الانسانية، يتوجب الدخول في عملية انتاج لتوفير منتجات من السلع والخدمات تخلق المنفعة، حيث ان السلع تتمتع بمجموعة خصائص:

* قدرتها على اشباع الحاجات الانسانية.
* وجودها بكميات محدودة نسبيا (اي نادرة).
* امكانية حيازتها والانتفاع بها.
* امتلاكها قيمة تبادلية او ذاتية.
* قابليتها للاستخدام على اوجه انتاج مختلفة.
* قابليتها للاحلال محل بعضها في حدود معينة.

وفي هذا الصدد، يمكن تقسيم السلع والخدمات الى عدة اقسام:

* على حسب وفرتها: تقسم الى سلع اقتصادية تكون متوفرة بكميات محدودة، وسلع حرة تكون متاحة في الطبيعة بكميات غير محدودة تفوق الحاجة اليها لا تتطلب اي عملية انتاجية ولا تتطلب اي جهد عضلي او فكري.
* على حسب خصائصها الاستعمالية: سلع انتاجية (راسمالية)، سلع وسيطة (نصف مصنعة)، وسلع استهلاكية (معمرة وغير معمرة).
* على حسب سلم الاهمية: سلع ضرورية وسلع كمالية.
* على حسب طبيعة السلعة: سلع خاصة توجه للاستهلاك الفردي، وسلع عامة يشترك في استهلاكها افراد المجتمع.
* على حسب معيار مدة الانتفاع: سلع استهلاكية معمرة، وسلع استهلاكية غير معمرة.
* سلع عادية ورديئة.
* سلع متكاملة وبديلة.

وبذلك، تبقى المشكلة الاقتصادية قائمة نظرا لمحدودية الموارد المتاحة سواء بالنسبة للفرد او المجتمع.

1. **انماط معالجة المشكلة الاقتصادية**: اعطى الباحثين اهمية بالغة لمعالجة المشكلة الاقتصادية، حيث اختلفت الحلول المقترحة لمعالجة المشكلة الاقتصادية على مرور الزمن، وذلك باختلاف النظم الاجتماعية والاقتصادية السائدة.

* حلول النظام الراسمالي: جاءت بعض الحلول في اطار الدفاع عن النظام الراسمالي بترك ميكانيزمات السوق وجهاز الاثمان تعمل بحرية دونما تدخل خارجي من الحكومات، حيث تعمل قوى الطلب والعرض في السوق على توزيع الموارد على الاستخدامات وتحقيق التوازن وتحديد الثمن العادل الذي يلبي رغبات كلا من المستهلكين (الطلب) والمنتجين (العرض).
* حلول النظام الاشتراكي: على نقيض النظام الراسمالي، نادى مؤيدوا النظام الاشتراكي بضرورة التخلي عن الحرية المطلقة بتبني التخطيط كنمط ادارة للاقتصاد وتوجيه الاسواق لتحقيق اقصى اشباع ممكن لحاجات المجتمع، فالدولة وما تمتلكه من موارد الثروة وسائل الانتاج تقوم بوضع خطة قومية تحدد فيها اولويات المجتمع ومن ثم توزيع موارد المجتمع يتلاءم مع تلك الاولويات، من خلال تحديد السلع والخدمات التي يتوجب انتاجها كما ونوعا، نوع اسلوب الانتاج الذي يحدد كيفية استخدام وسائل الانتاج، وكيفية توزيع الناتج .

**سابعا: الاعوان/المتعاملون الاقتصاديون:**

يعتبر الاعوان او المتعاملون الاقتصاديون على درجة كبيرة من الاهمية في الحياة الاقتصادية، ذلك انهم مراكز اتخاذ القرار كل حسب اهميته ومركزه وامكانياته وكذلك حسب نشاطه. يتمثل العون او المتعامل الاقتصادي في ذلك الشخص المعنوي او الطبيعي (فرد او مجموعة من الناس) مصنفين حسب الوظيفة الاقتصادية الاساسية التي يقوم بها كل عون، وكذلك حسب المصدر (الايرادات) او الدخل الاساسي لكل عون.

1. **قطاع داخل البلد (المقيمين):**
   1. قطاع العائلات (الاسر): تتكون العائلة من الاشخاص الذين يعيشون تحت سقف واحد، حيث قد تتضمن العائلة فرد واحد. يضم هذا القطاع العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة والعائلية التي لا يمكن فصلها عن العائلات، مثل الحرفي والمزارع والتاجر وبقية المهن الحرة. تتمثل الوظيفة الرئيسية لهذا القطاع في الاستهلاك وبدرجة اقل الانتاج في حالة ممارسة انشطة انتاجية، وتعد الرواتب (الاجر والايجار ومداخيل الاسهم والسندات وغيرها) والدخول المحولة (المنح العائلية وغيرها) المدخول الاساسي وثروة هذا القطاع.

تقسم العائلات بدورها حسب بعض المعايير الى اصناف، منها: نوع المهن فياتي المشتغلون بالزراعة والحرفيون والتجار ومدراء المؤسسات والموظفون والسماسرة وارباب العمل وكذلك العائلات بدون وظيفة مهنية.

* 1. المؤسسات غير المالية: يضم هذا القطاع لمؤسسات التي من مهامها الاساسية القيام بانتاج السلع والخدمات ماعدا الخدمات المالية. تشتمل هذه المؤسسات على كل من الشركات الخاصة بكل اشكالها القانونية وكذلك المؤسسات العمومية (سواء كانت تجارية او صناعية). كمثال عن هذه المؤسسات في الجزائر مؤسسة سونلغاز ونفطال واينيام.
  2. المؤسسات المالية: يضم هذا القطاع من المتعاملون المؤسسات البنكية (البنوك بكل اصنافها وتخصصاتها) والمؤسسات المالية غير البنكية؛ كشركات التأمين وصناديق التقاعد، حيث تقوم المؤسسات المالية بجمع الاموال من العائلات والشركات ثم تقوم بتوظيفها في شكل قروض واستثمارات في الاسواق المالية تستفيد منها كافة الانشطة الاقتصادية وكل الاعوان الاقتصاديون مقابل فوائد وارباح، اضافة الى خدمات مالية كثيرة.
  3. الادارات العمومية: من المهام الاساسية للادارات العمومية تقديم خدمات ادارية غير سلعية للمواطن وبقية الاعوان الاقتصاديون، حيث تقدم خدماتها في الغالب مجانا او بمبالغ تكاد تكون شبه مجانية لا تغطي حتى تكلفتها. تأتي مداخيل الادارات العمومية من الاقتطاعات الاجبارية المتحصل عليها؛ كالضرائب والرسوم والاشتراكات الاجتماعية الاجبارية، تقدمها الدولة ضمن ميزانياتها العامة اضافة الى مداخيل خدماتها والتي تدرج في بنود خارج ميزانيتها. تنقسم الادارات العمومية الى عدة انواع: الادارات العمومية المركزية؛ كالوزارات والمديريات العامة، الادارات العمومية المحلية غير الممركزة؛ كالمديريات الولائية والبلديات والولايات، والادارات المحلية.
  4. الهيئات ذات الطابع غير ربحي: تتعدد وتتنوع هذه الهيئات، تهدف جميعها الى تقديم خدمات الى مجموعات معينة من الاسر بالمجان او باسعار تقل كثيرا عن تكلفتها. تأتي موارد هذه الهيئات بشكل اساسي من المساهمات الطوعية من الاسر والمؤسسات، اعانات الدولة واشتراكات اعضائها، ومن مداخيل ممتلكاتها (كراءات ومداخيل التوظيفات المالية). من بين هذه الهيئات نجد النقابات، الاحزاب السياسية، دور العبادة، لجان المؤسسات، والجمعيات الرياضية.

1. **قطاع العالم الخارجي (الغير مقيمين):** لا يعتبر العالم الخارجي قطاعا مؤسساتيا كباقي القطاعات داخل البلد، فهو حساب يوجد عادة لدى وزارة التجارة والبنك المركزي والجمارك، تسجل فيها كافة اشكال العمليات من تصدير واستيراد وتحويل اموال لشتى الاغراض بين الاعوان الذين ينشطون داخل الدولة (المقيمون) ونظرائهم خارج الوطن (المقيمون في الخارج). تسجل هذه التعاملات ضمن مختلف بنود ميزان المدفوعات.

**ثامنا: المذاهب والانظمة الاقتصادية:**

1. **المذهب الاقتصادي:**
   1. مفهوم المذهب الاقتصادي: المذهب الاقتصادي هو مجموعة المبادئ العامة والاصول التي تضبط وتنظم الحياة الاقتصادية، حيث تستمد من رؤية المجتمع للحياة وفلسفته في الوجود وتصبغ بقيمه وعقائده وثقافته وظروف تطوره، وعلى ضوءها يتحدد دور الدولة ووظيفة الملكية ومدى الحرية واشكال التوزيع. وعليه، يتكون المذهب من مجموعة الافكار والاعتقادات والتصورات في كيفية تنظيم المجتمع خلال فترة زمنية معينة ومعالجة المشاكل الاقتصادية التي قد تعترضه، فهو يعبر عن ايديولوجية مجتمع.
   2. طبيعة المذهب الاقتصادي: يتميز المذهب الاقتصادي بخصوصيته المجتمعية وطبيعته الحضارية، فالمذهب الاقتصادي الذي يحكم النشاتط الاقتصادي في مجتمع غربي منفتح يختلف عن ذلك المحافظ او المنغلق الذي يحكم مجتمع اسلامي او اشتراكي.

يكون المذهب الاقتصادي ثابت في اصوله حتى ولو اختلفت الكيفيات والتطبيقات الخاصة بتلك الاصول حسب الظروف والاوضاع.

* 1. المذاهب الاقتصادية السائدة:
     1. المذهب الاقتصادي الراسمالي: يقوم على المبادئ التالية:
* الحرية الاقتصادية الكاملة.
* حرية التملك (الملكية الخاصة) واولوية القطاع الخاص.
* السوق لوحده هو القادر على تخصيص الموارد.
* المنافسة الحرة وبغض الاحتكار.
* حيادية الدولة، اي عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.
* المذهب الاقتصادي الاشتراكي: يقوم على المبادئ التالية:
* الملكية الجماعية لوسائل الانتاج.
* تدخل الدولة المباشر في الحياة الاقتصادية.
* التخطيط الشامل لتخصيص ثروات الامة.
  + 1. المذهب الاقتصادي الاسلامي: يقوم على الاسس التالية:
* الحرية الاقتصاية المرشدة للضوابط المذهبية والموضوعية.
* تعايش الملكية المتعددة العامة والخاصة والجماعية والتعاونية.
* تدخل الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية.
* الدور الفعال لسوق المنافسة التعاونية.
* التخطيط التوجيهي للحياة الاقتصادية.

1. **النظام الاقتصادي**:
   1. تعريف النظام الاقتصادي: النظام الاقتصادي هو طريقة تنظيم المجتمع للحياة الاقتصادية تنظيما يجسد مبادئ المذهب الاقتصادي في ظل مختلف مراحل تطور المجتمع، وعلى ضوء حجم موارده واشكال تحدياته، وفي اطار الاوضاع الداخلية السائدة، وطبيعة المستجدات في العلاقات الاقتصادية الدولية.
   2. خصائص النظام الاقتصادي: يتميز النظام الاقتصادي بالخصائص التالية:

* تجسيد فعلي وعلى ارض الواقع للمذهب الاقتصادي، حيث يتأسس عادة على مجموعة مؤسسات منظمة ترتبط فيما بينها بشبكة علاقات متبادلة تكفل اليها مهمة تنظيم وتوجيه النشاطات الاقتصادية وتنظيم مختلف الاسواق لغرض معالجة المشكلة الاقتصادية القائمة.
* يعكس في تطبيقاته المذهبية خصوصية المجتمع الحضارية والثقافية.
* تختلف تطبيقات النظام من مرحلة الى اخرى، فالنظام الاقتصادي للقرن التاسع عشر يعكس مبادئ مذهبية تختلف عن النظام الراسمالي في القرن الحالي، وكذلك بالنسبة للنظام الاشتراكي الذي كان سائدا في الثلاثينات يختلف عن النظام الاشتراكي السائد حاليا.
  1. مكونات النظام الاقتصادي: يتكون اي نظام اقتصادي من منظومة مؤسسية واخرى اجرائية.
     1. المنظومة المؤسسية: تتكون من:
* الشركات والمؤسسات الاقتصادية الخاصة والعامة.
* المؤسسات النقدية والمصرفية.
* مؤسسات الجمارك والضرائب.
* المؤسسات المالية الغير مصرفية.
* الاسواق المالية.
* الادارات المتنوعة.
  + 1. المنظومة الاجرائية: تتكون من مختلف السياسات الاقتصادية، وهي مجموعة الاجراءات والتدابير واللوائح التي تتخذها الحكومة من اجل تنظيم الحياة الاقتصادية، وتشمل على السياسات التالية:
* السياسات المالية والضريبية.
* السياسات النقدية والمصرفية.
* السياسات الاجتماعية والصحية والتربوية وغيرها.
  1. الانظمة الاقتصادية السائدة: تبعا لاختلاف رؤية وفلسفة المذاهب الاقتصادية، جاءت الانظمة الاقتصادية مختلفة. وفي هذا الصدد، يمكن التمييز بين نظامان اقتصاديان كانا لهما الاثر العميق في وصول النظام الاقتصادي الحالي الى درجة التطور الحالي، فلا يكاد يخلو نظام اقتصادي من اثر هذين النظامان، وهما النظام الراسمالي والنظام الاشتراكي.

2-4-1- النظام الراسمالي: تاسس النظام الراسمالي على اراء المذهب الكلاسيكي ذو الشهرة غير المحدودة، والتي تاسس على يد آدام سميث. يعرف النظام الراسمالي بانه ذلك النظام الذي يسمح فيه للافراد (الراسماليين) بتملك وسائل الانتاج والقيام بعملية الانتاج بحرية في شكل مشاريع تصنيعية بهدف تعظيم الارباح وتراكم الثروة. ساهمت عوامل تاريخية في نشاة النظام الراسمالي ودفعت به الى التطور والازدهار، اهمها تراكم راس المال في يد عدد محدود من الافراد والاختراعات الفنية والعلمية ابتداء من القرن الثامن العشر التي احدثت تغيرات جوهرية في طرق الانناج واتاحت الفرصة لاستغلال راس المال المتراكم. عموما، للنظام الراسمالي مجموعة خصائص اساسية، هي:

* حرية تملك المال ووسائل الانتاج.
* حرية المشروع في اتخاذ القرار والمبادرة فيما يخص نوع النشاط ونوع السلعة او الخدمة، وعوامل الانتاج الانسب للاستخدام.
* تتحدد الاثمان ومعها الانتاج من السلع والخدمات وفقا لرغبات وقدرات المشترين (المستهلكين) والمنتجين دون تدخل الحكومة التي تتكفل بوظائف محدودة وغير اقتصادية (دولة حارسة).
* سيادة المنافسة التامة بين البائعون فيما بينهم من جهة والمشترون من جهة اخرى، والتي تقود الى توفر السلع بافضل جودة وارخص الاثمان.
* يعد تعظيم الارباح، فعلى الرغم من المخاطرة والمغامرة التي ترتبط به، يعتبر المحفز الاساسي لاصحاب وسائل الانتاج للدخول في عملية الانتاج وما يترتب عليها من توفير للسلع والخدمات الكفيلة باشباع الحاجات وحل المشكلة الاقتصادية.

2-4-2 النظام الاشتراكي: والذي جاء كرد فعل على الاعتقاد بوجود مساوئ في النظام الراسمالي والاضرار الناشئة عن الملكية الفردية والحرية المطلقة التي قادت الى تكوين احتكارات. يقوم النظام الاشتراكي على مجموعة خصائص، اهمها:

* الملكية الجماعية لوسائل الانتاج وما يترتب عليها من توزيع الناتج على كل من ساهم في انتاجه.
* تبجيل المصلحة الجماعية للافراد والغاء المصلحة الخاصة.
* يعد انجاز الانتاج و اشباع الحاجات هو الهدف الاسمى لعملية الانتاج.
* تدخل الحكومة (دولة متدخلة) باعتماد التخطيط الاقتصادي، من خلال خطط اقتصادية جزئية تنبع من خطة شاملة كاسلوب العمل لادارة الموارد وتوزيعها على اوجه الاستخدامات لتحقيق اهداف معينة، وهو في ذلك يقضي على وجود بعض الافكار مثل المنافسة وقوى السوق وجهاز الثمن.

**التيارات والافكار الاقتصادية الكبرى**

ظهرت كثير من الافكار الاقتصادية قبل ان تصاغ اي نظرية عنها، فكثير من المصطلحات الاقتصادية كالاثمان والاسواق والربح والاجور والفائدة كانت جد مالوفة في اغلب المجتمعات الانسانية. وفي هذا السياق، يمكن الاشارة الى ان اصل كلمة اقتصاد ترجع الى كلمة (Oikonomos) وهي كلمة اغريقية قديمة تعني تدبير شؤون المنزل، اي تدبير القدر الكافي من الماكل والمشرب والملبس وتوزيع الاعباء على افراد البيت حسب قدراتهم وتوزيع ما ينتجون وفق الحاجة. وقد جرى توسيع المعنى لاحقا الى الدولة-المدينة.

**اولا: الافكار الاقتصادية في العصور القديمة**

جاءت معظم الافكار الاقتصادية عند القدماء في سياق التعاليم الدينية والاوامر التشريعية والاخلاقية والاراء الفسفية. وفي سياق تنظيم العلاقات الاقتصادية وبناء الدولة قسم الاغريق المجتمع الى طبقات، فافلاطون نظر باحتقار الى طبقة الحرفيين والمزارعين والتجار اضافة الى العبيد باعتبارها اعمال من شانها ان تدفع مزاوليها الى السعي الحثيث وراء الكسب وتبعدهم عن المشاركة في مظاهر الحياة المدنية العامة، كما رفع من شان المحارب والسياسي والفيلسوف. نادى افلاطون بان تكون الملكية الجماعية هي القاعدة العامة وراى بضرورة تنوع المهن نظرا لايجابياتها في رفع جودة الاشياء وتحقيق الوفرة، وقد اخذ آدم سميث بذلك لاحقا ونادى بمذهب التخصص.اما ارسطو فقد كان اكثر دقة، حيث اتفق مع افلاطون في احتقاره للانشطة الاقتصادية واستنكار النقد واقراض النقود بفائدة، وان تنحصر وظيفة النقود في التبادل لا الكسب وتكديس الارباح والاكتناز، الا انه اختلف مع افلاطون في ان الملكية الجماعية غير عملية وتتعارض مع ميولات الافراد. اما اهم اسهامات الحضارة الاغريقية فقد جاءت مع اكسينوفون (مؤرخ ومحارب) الذي الف كتاب ادارة شؤون المنزل اشتمل على بعض مظاهر الراسمالية امتدح فيه الزراعة على اساس انها الثروة الاقتصادية وحبذ قيام التجارة والملاحة ودعا الى استخراج الذهب والفضة لزيادة الثروة العامة وتنمية التجارة وايد تكوين الشركات المساهمة، واعتبر فنون السلام اكثر جزاءا من فنون الحرب، وناصر المدن الكبرى لانها تتيح الفرصة للتخصص وتقسيم العمل. اما الرومان فلم يخلفوا الا القليل من الاراء الاقتصادية.

**ثانيا: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى**

عقب افول الامبراطورية الرومانية، دخلت اوروبا مرحلة النظام الاقطاعي، فراح النظام الاقتصادي الجديد (النظام الاقطاعي) يوفق مع التكوين الاجتماعي القائم، حيث عظم الزراعة وجعلها النشاط الذي تقوم عليه كافة مظاهر الحياة، ونظرا لمحدودية علاقات كل اقطاعية مع العالم الخارجي فقد تراجعت اهمية الاسواق، وحلت محل قانون العرض والطلب الكنسية التي حددت الاسعار والاجور وقل استخدام النقود، وراحت طبقة التجار واصحاب الحرف تتكتل وتكون نقابات تدافع عن نفسها وحددت مستويات للمهارة والاثمان والاجور لمنتسبيها. هيمنة الكنسية على اوروبا وعملت جاهدة على فرض تعاليمها، حيث نادى اكويناس (رجل كنسية وابرز مفكري ذلك العصر)بتطبيق الاجر والثمن العادل واستنكر الفائدة التي اجيز التعامل بها لاحقا على اساس انها الفرصة التي تضيع على المقرض او خطر ما نتيجة احتمال عجز المدين عن السداد في الموعد المتفق عليه.

**ثالثا:آراء التجاريين**

ساد الامن في اوروبا خلال مرحلة الاقطاع نتيجة حاجة الزراعة لذلك، وهو ما افاد طبقة التجار الذين توسعت تجارتهم الى مسافات ابعد مع اكتشاف طرق بحرية جديدة قليلة التكلفة، وتدفقت الثروات عليهم استخدموها في دعم ظهور الدول الحديثة ودعم جيوشها على حساب الاقطاعيون الذين افل نفوذهم وافلس الكثير منهم، وبذلك الغيت الرسوم على المرور بالطرق، كما شجع التجار على ازالة الاحتكارات بما فيها نظام الطوائف ودعم الصناعات الناشئة ودافعوا على ضرورة تدخل الدول. وعلى ذلك، فقد قام نظام اقتصادي (النظام المعدني) يتناسب والتكوين الاجتماعي القائم ودعا مفكري تلك المرحلة من امثال ميكيافللي في فلورنسا وبودانفي فرنسا وسبيرا في ايطاليا وتوماس في بريطانيا عن التجارة وساهموا بآراءهم الى الحكام في دعم نموها ومعها الراسمالية الجديدة، حيث صاغوا الحجج لتبيان مغانم التجارة وفوائدها على الزراعة والصناعة وجعلوا منها قاطرة الثروة التي قوامها الذهب والفضة. لقد كان هدف السياسة القومية للدول في تلك المرحلة هو الحصول على الذهب والفضة بشتى الطرق ومنع خروجها باعتبارهما مكمن الثروة والسبيل الاسهل والسريع لزيادة قوة الدول الناشئة.من اهم اسهامات مفكري النظام التجاري هو تقديمهم لصورة اولية لما ندعوه اليوم ميزان المدفوعات وشرحهم لكيفية الحصول على ميزان موجب يسمح بزيادة كمية الذهب والفضة، ففي حين سلكت اسبانيا الطريق السهل للحصول عليهما عن طريق استخراجهما من مناجم مستعمراتها، قامت بريطانيا وايطاليا بتكثيف صادراتها من المنتجات الصناعية الى المستعمرات والاسواق الاخرى وفرض استخدام الاجور والسفن الوطنية في ذلك اضافة الى تخفيض الرسوم على الصادرات وعلى السلع المستورة التي يعاد تصنيعها وتصديرها.

ان السعي للحصول على الذهب والفضة قد خلف ضحايا، فبالاضافة الى التضخم الذي اجتاح اروربا نتيجة ارتفاع كمية المعدنين، عرفت الاجور انخفاضا ملحوضا نتيجة سعي المصدرين لتخفيض التكاليف وزيادة المبيعات اضافة الى تشغيل النساء والاطفال واستغلال سكان المستعمرات، كما ساءت احوال المزارعين نتيجة فرض الدول اسعار منخفضة ومنع تصدير منتجاتهم لتخفيض الاسعار واستيلاء كبار الملاك على الاراضي لتخصيصها لانتاج المحاصيل التصديرية.

**رابعا: مدرسة الطبيعيين**

على خلاف آراء التجاريين التي لم ترتقي الى مدرسة اقتصادية حيث كان دعاتها مجموعة من السياسيين والتجار ممن دافعوا بكاتابتهم عن سياسات او مصالح خاصة، نشات في فرنسا اول مدرسة اقتصادية حديثة على يد كيناي اشتهرت بالطبيعية تشكلت من اقتصاديين جعلوا من القانون الطبيعي اساس تفكيرهم وابتدعوا سياسة الحرية في العمل التي مازال العمل بها مستمر الى الآن (نظرية الحرية المطلقة). شنت المدرسة هجومها على السياسات التجارية واعتبرت الزراعة النشاط المنتج الوحيد على اعتبار ان ما تدره يكون اكثر مما انفق، واعتبرت الصناعة والتجارة انشطة عقيمة تعتمد على الزراعة، وبذلك فقد بجلت المزارعين و ملاك الاراضي وجعلتهم الطبقة المنتجة للفائض الاقتصادي، وعلى هذا الاساس وجب فرض الضريبة على الزراعة لوحدها، اما باقي الضرائب فهي تعرقل سير النظام الطبيعي.آمن الطبيعيون بان اي انحراف عن النظام الطبيعي سيسبب الاضطراب والآلام، ولذلك وجب العمل على ازالتها، ومنها تشجيع الصناعة والتجارة التي تتسبب في سحب اليد العاملة من القطاع الزراعي وامتصاص الفائض من انتاجه ما يؤدي الى انتشار الفقر والمجاعات. نادى كيناي بان تكون اسعار السلع الصناعية يقدر ما تستهلكه من العمل المخصص في انتاجها وهي فكرة استنبط منها نظرية الكلاسيك. ويعد الجدول الاقتصادي الذي صاغه كيناي من اهم اسهامات المدرسة، حيث وضح فيها دورة الدخل في الدولة اي الدخل القومي.

**خامسا: المدرسة الكلاسيكية**

تاسست على يد آدم سميث حيث كانت لها تاثير اوسع ولفترة اطول من اي مدرسة سابقة. تطلبت الثورة الصناعية المنتشرة في بريطانيا مذهبا جديدا يؤسس لنظام اقتصادي جديد يدافع بافكاره عن رجال الصناعة الناشئة ويرفع القيود عن عملهم وهو ما اداه الكلاسيك. على خلاف الآراء السابقة، راى آدام سميث ومعه الكلاسيك ان المصدر الوحيد للثروة هو الانتاج الناتج عن العمل والموارد، وان السبيل لزيادة الانتاج هو تقسيم العمل، كما ان قيمة الاشياء تتوقف على قيمة العمل المخصص في انتاجها. ولتحقيق الرخاء وزيادة الاجور راى سميث ان السبيل الوحيد لبلوغ ذلك هو ان تفوق المقدرة على الانتاج الزيادة في السكان . كذلك نادى سميث ومعه الكلاسيك بالحاجة الى المنافسة كشرط لقيام نظام الحرية الطبيعية او اليد الخفية الذي آمن به، ودعى الى محاربة الاحتكار وراى ان الريع هو سعر احتكاري. اضافة الى سميث ساهم بعض المفكرين في اثراء المدرسة الكلاسيكية، ومن ابرزهم مالتسمبتدع نظرية القانون الحديدي للاجور دافع فيه عن تثبيت الاجور عند مستوى الكفاف لتجنب زيادة السكان عن مستوى زيادة موارد المتاحة، كما اسهم مالتس بفكرة ساهمت في اثراء النظرية الاقتصادية وهي قانون تناقص الغلة. وفي فرنسا وضع ساي قانون عرف باسمه خلاصته ان العرض يخلق الطلب المماثل له. اضافة الى سميث ومالتس، يعتبرريكاردو اشهر اعلام المدرسة الكلاسيكية وواضع كثير من نظرياتها، حيث اتى بشرح معمق للريع الذي وافق فيه على انه سعر احتكاري، كما دافع عن قانون الاجور الحديدي ونادى بتحديد الثمن الطبيعي لاي سلعة عند نفقة العمل اللازم لاقامة المباني والآلات، كما تحدث كثيرا عن دور النقود والآثار التي تخلفه التغير في كميتها.

يعتبر حيادية الدولة احد اهم النقاط المتفق عليها بين الكلاسيك، حيث تم حصر وظائف الدولة في اقامة العدل والدفاع والامن الداخلي واقامة العلاقات الدبلوماسيةوهي اركان هامة تساعد في توفير بيئة مشجعة على قيام النشاط الاقتصادي وتوسيعه.

**سادسا: المدرسة الاشتراكية**

ادت الاضطرابات التي اجتاحت اوروبا والتي توجت بقيام الثورة الفرنسية اضافة الى الازمات المالية والاجتماعية والتدهور الحاد في احوال العمل التي سادت الدول الراسمالية الى اطلاق مجموعة افكار مناهضة للواقع الذي فرضته الراسمالية وراحت تنادي بتاسيس مجتمعات اشتراكية تكون فيها الملكية الجماعية، ومن ابرز ممن قادوا ذلك التفكير المضاد باييف و اتيين وسيمون وفورييه وبلان وبنتام. وقد استفاد من تلك الافكار ماركس في صياغة كتابه راس المال الذي حمل نظريته الاقتصادية التي اسست لمدرسة جديدة عرفت بالاشتراكية. يرجع ماركس القيمة الاقتصادية للسلع الى مقدار العمل المبذول في انتاجها، غير انه اشترط ان يكون العمل ضروريا من الوجهة الاجتماعية، اي ان ما ينتج يجب ان يكون ذا نفع للافراد وبالتالي فان الثمن الاعلى المدفوع انما هو قيمة مضافة تذهب الى جيب الراسمالي الذي يدفع اجرا يعادل الحد الادنى من العيش حتى لو تضاعفت انتاجية العامل، وراى ان الراسمالي يميل دائما الى ان ينتج سلعا اكثر مما يستطيع السوق ان يستوعبه وهو ما يؤدي الى تكرار الازمات ثم تسريح العمال وانتشار الفقر. كذلك راى ان النقود ليست سوى وسيط في المعاملات. وفي معرض هجومه على الراسمالية ارتكز على فلسفة هيجلفي تفسير التطور الاجتماعي والقائم على عملية ديالكتيكية يسودها الصراع الطبقي داخل النظام الراسمالي بين الراسماليين ارباب العمل والعمال الاجراء المستغلين تنتهي بزوال الراسمالية وتحل محلها الاشتراكية باعتبارها احسن الانظمة واكثرها عدالة.

**سابعا: المدرسة الكينزية**

ادت احداث الحرب العالمية الاولى وما صاحبها من هزات عنيفة تضررت معها التجارة والمدفوعات الدولية الى دفع الحكومات الى التدخل في الشؤون الاقتصادية وتراكمت الديون الحكومية على الدول الاوروبية، وبذلك فقد ساد شعور من عدم الرضا اتجاه افكار ومعتقدات الكلاسيك. وباندلاع ازمة الكساد العالمي في 1929 ازدادت حدت الاضطرابات في العالم الراسمالي وعمت الفوضى في العلاقات الدولية وازدادت الحاجة الى الاقتراحات التي من شانهاالخروج من الازمة. وفي ظل تلك الظروف، قدم كينزافكاره للخروج من الكساد وانقاذ الراسمالية في مؤلفه الكبير الموسوم بالنظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود الذي نشر في 1936احدث ثورة فكرية في كيفية ادارة الاقتصاد تطرق فيه الى الكثير من المواضيع الاقتصادية وقدم تحليلا عميقا لميكانيزمات الاسواق بما فيها سوق العمالة وسوق النقود وعن العوامل المحددة لسعر الفائدة والادخار والاستثمار، وعارضفيه مبدئ حيادية الدولة ودافع عن تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية لازالة مظاهرالفوضى واعادة التوازن الى الاسواق. اثبتت ازمة الكساد العالمي في 1929 عجز قوى السوق (اليد الخفية) في اعادة التوازن التلقائي للاسواق وفشلت كل قوانين الكلاسيك في انتشال الاقتصادات الراسمالية من الكساد، حيث استمرت المؤشرات الاقتصادية في التراجع، فانخفض الناتج المحلي الاجمالي في الراسماليات الكبيرة وارتفع معدل البطالة، وفقد معه المذهب الراسمالي بريقه وشرعيته، وفشلت محاولات خفض اسعار الفائدة في انعاش الاستثمارات والاستهلاك واعادة الاقتصادات الى سكة النمو.

طرح كينز افكاره المنادية بتدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي من خلال دورها في انعاش الطلب (على عكس قانون ساي) من خلال رفع انفاقها الاستثماري وتقديم الاعانات للبطالين لانعاش الطلب الفعال، وراى ان الاقتصاد لا يجد بالضرورة توازنه في ظل العمالة الكاملة كما اعتقد الكلاسيك، بل يستطيع ان يجد توازنه ويعمل في ظل العمالة الناقصة (وجود بطالة). ان رفع الانفاق الحكومي لتشجيع الطلب الكلي قد لا يتحقق في ظل القيود الكلاسيكية (توازن الميزانية) خاصة وان فترة الركود تصاحبها تراجع حصيلة الضرائب، وللتغلب على تلك القيود راى كينز ان الحل يكون في الاقتراض من اجل دعم الطلب والعمالة. على خلاف الكلاسيك الذين اعتقدوا ان الجزء من الدخل الذي لا يستهلك سيدخر بتحفيز من اسعار الفائدة ومن ثم سيستثمر، راى كينز ان ذلك لا يتحقق بالضرورة، ففي نظريته في الطلب على النقود والتي تسمى نظرية تفضيل السيولة، راى ان هناك دوافع لتفضيل للسيولة من جانب الافراد تدفع للاحتفاظ بالسيولة بدون ادخارها وهو ما يؤدي الى انخفاض الطلب الفعال على السلع والخدمات وبالتالي على الناتج والعمالة، وهي:اتمام المعاملات اليومية (دور النقود كوسيط للمعاملات)، دافع الاحتياط لمواجهة الحاجات الغير متوقعة، ودافع المضاربة (دور النقود كمخزن للقيمة). قسم كينز الاصول التي يمكن ان تستخدم كمخزن للقيمة الى النقود والسندات (نظرية طلب الارصدة)، حيث يتوقف الاحتفاظ بالنقود على العائد المتوقع على السندات، فاذا كان العائد المتوقع على السند سلبي، فهنا سيقوم الفراد بالاحتفاظ بالنقود (عائدها صفري).

كذلك، لم يتفق كينز مع الكلاسيك في ان تخفيض الاجور هو الحل السعري لتخفيض البطالة وان عدم نجاح هذا الميكانيزم يعود الى مقاومة النقابات التي هي سبب البطالة، حيث راى ان قيام جميع اصحاب العمل بتخفيض الاجور في وقت وجود البطالة والكساد سيؤدي الى انخفاض آخر في الطلب الفعال والذي تؤدي الى مزيد من البطالة، ولذلك فقد عارض كينز سياسة تخفيض الاجور وراى انها تاتي بنتائج عكسية.